

في ظل قيادة الرئيس علي عبدالله صالح

اليمن.. الحضور في التحولات والمكانة العالمية..!!

المؤتمر الإسلامي وتفجيره دورها وتنقية الأجواء العربية والإسلامية والتغلب على الخلافات العربية- العربية والتي أعاقت مسيرة العمل العربي المشترك.

إن التحركات السياسية والدبلوماسية التي قادها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح بحكمة وأقتدار وعلى أعلى المستويات- قد جاءت نتيجة استشعاره لحجم التحديات المحدة بالمصير العربي..

وفهمه وإدراكه بمجريات الأحداث والتطورات والأثر الذي ستركه على حاضرنا العربي ومستقبل أجيالنا...!! تلك التحركات والمساعى الجادة والمسؤولة لتفعيل العمل العربي المشترك وتجاوز الخلافات وفتح نافذة للحوار والمصالحة والتواصل المنصر بين أشقاء المصير العربي الواحد وهذه كلها أمور جاءت لتؤكد وتثبت بان النهج والتوجه الذي اختطته القيادة اليمنية لنفسها كان وظل وسيستمر موجهاً لتعزير دعامة الاستقرار في محيطها الإقليمي وبعدها القاري والدولي.

هذه المواقف الوطنية والقومية الشجاعة لفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح هي التي وضعت السياسة الخارجية اليمنية في توافق تام مع ضمير الشعب اليمني ونوابت الأمة العربية والإسلامية وهي التي أخرجت أصوات المرابدين لأنهم لم يجدوا في مواقف اليمن سوى التمسك بالحق والثواب والشجاعة في التعبير عن رؤيتها نحو الأحداث، لذلك كله جاءت البرامج الانتخابية المرشحي الرئاسة من أحزاب المعارضة ترد مواقف مرشح المؤتمر الشعبي العام الرئيس علي عبدالله صالح وإن كانت العزة بالآثم قد منعتها من الاعتراف بنجاح السياسة الخارجية اليمنية وسلامة مواقفها وإذا قبلنا ما رده مرشح المشترك للرئاسة من اعترافهم الضمني بنجاح السياسة الخارجية التي قادها فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح فهل يجوز القول إن السياسة الداخلية فاشلة جملة وتفصيلاً؟

وهل يتجاهل المنافسون أن التحرك السياسي الخارجي إنما جاء ليخدم الإصلاحات في الداخل في كل مجالاتها لأن الرئيس علي عبدالله صالح يدرك أكثر من غيره حجم التحدي لبناء اليمن الجديد وصياغة المستقبل الأفضل لأبنائه والذي نذر عمره لكي يحقق للشعب اليمني المكانة التي يستحقها بين الدول ضمن له العيش الكريم على أرضه.



للانطلاق صوب آفاق أوسع وامتداد مستطور لإنجازات وتحولات مهمة في حياة شعبنا في جميع المجالات وفي تفاعل بناء مع العالم من حولنا.. كما ينبغي علينا قبل ذلك الحفاظ على الإنجازات والانتصارات الوطنية وتسليط مزيد من الضوء على الجوانب المتفردة لشخص الزعيم الذي استطاع قيادة الوطن اليمني إلى تحقيق تلك التحولات والإنجازات.. والإنطلاق نحو مرحلة جديدة مع تحقيق المزيد من خلال حضور فاعل ومكانة بارزة لليمن في العلاقات العربية والعالمية.. والعمل على التمسك بالمبادئ والمواقف اليمنية التي أضلقت من ثوابت الأمة لبعث الحياة في مؤسسات العمل العربي والإسلامي من خلال الجامعة العربية ومنظمة

حقيقية حضور اليمن في الإنجازات والتحولات الوطنية.. يجب أن نسجلها في ذاكرة التاريخ والأجيال باعتزاز وتقدير تلك الإنجازات التي حققها فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح وأبرزت مكانة بلادنا العالمية وعززت دورها في حقل العلاقات الدولية التي تحققت خلال ربع قرن من عمر المرحلة الوطنية المهمة في حياة شعبنا اليمني الذي استطاع فيها فخامة الأخ الرئيس مواجهة التحديات الصعبة المحلية والإقليمية والدولية- الانتصار لأحلام البسطاء- والذهاب بالوطن إلى تحقيق التحولات الكبيرة.. وعلى تأسيس أرضية ديمقراطية بمشاركة جميع فعاليات المجتمع وفتاته وشراسته المختلفة.. وإلى وضع بلادنا أمام استحقاقات وتحولات سياسية وديمقراطية واجتماعية غير مسبوقة في تاريخ المنطقة..!!

ولا نبالغ إذا قلنا إن مجرد التفكير في تلك التحولات وليس تحقيقها على أرض الواقع كان يمثل مخاطرة في تلك المرحلة البالغة الخطورة والتي وضعت اليمن في دائرة التقاطعات الحرجة والمواجهات الملتهبة والصراعات الدامية.. وطبعته بعدم الاستقرار والقلق والخاوف الجمة.. لقد نعتت تلك الظروف الصعبة والصعبة بالكثير من المراقبين إلى رسم سيناريوهات مظلمة ومفتوحة على كل الاحتمالات والأخطار ذهبوا فيها لترشيحها لأن تكون صوملاً جديدة وأفغانستان ثانية ويوسنة عربية..!!

عبدالجيد البحيري

إلا أن تلك التقديرات سرعان ما تهاوت وسقطت أمام التحام الجماهير بقيادة فخامة الأخ الذي رسمت مشهد العيون للوطن اليمني إلى الانتصار العظيم صباح الـ ٢٢ من مايو ١٩٩٥م حيث كان تجسد الحلم الذي أضفى حقيقة في حياة شعبنا- رائعا استثنائياً- لقد كان عنوان حضور جديد.. ونقطة انطلاق على الغد.. وسقطت تلك الرهانات الخسائفة والتقدير المتشائمة أمام إرادة الجماهير اليمنية التي همت إلى ساحة الشرف والغذاء للدفاع عن وحدتها.. والوقوف في وجه الوأمة التي استهدفت إعادة عجلة التاريخ إلى الوراء.. كان مشهد الشفاهات الجماهير في جهاد مقدس خلف قائدها الرمز الودودي- فخامة الرئيس علي عبدالله صالح- رائعا

اللقاء المشترك.. وخرافة النظام البرلماني

والذي يمكن وصفه بالنظام شبه البرلماني أو الرئاسي أو عوان بين هذا وذلك (هجين). فهناك رئيس دولة منتخب مباشرة من الشعب وله صلاحيات دستورية تنفيذية محددة وإلى جانبه رئيس مجلس وزراء ووزراء يعاونونه في ممارسة السلطة التنفيذية وهم مسؤولون عن الحياة العامة أمام البرلمان مسئولية تضامنية، وفردية.

وبهذا يكون نظام الحكم في اليمن قد أخذ بأبرز مميزات كلا النظامين البرلماني والرئاسي فمن زاوية النظام البرلماني نجد أن الحكومة تخضع للمسئولية أمام مجلس النواب وهذه المسألة تعد من أبرز سمات وخصائص النظام البرلماني وقوته.. أما من حيث مبدأ الفصل بين السلطات فعلى ما يبدو أن هناك سوء فهم أو تصور خاطئ لهذا المبدأ من جانب اللقاء، إذ أن هذا المبدأ هو نظري بحث ولا يوجد هناك فصل مطلق بين السلطات لا في النظام البرلماني ولا في النظام الرئاسي الذي يدعى ذلك، وإنما هناك فصل نسبي، بل من الناحية العملية لا يوجد فصل بالمرءة إلا ما استطاع أي حزب من الأحزاب من تشكيل حكومة أغلبية برلمانية لأنه لا يتوقع أن يقوم المجلس أو بمعنى أوضح حزب الأغلبية المسيطر على البرلمان من محاسبة حكومته أو نقسه سيما في البلدان الحديثة العهد بالحياة الديمقراطية والبرلمانية وما تعانين من ولاءات حزبية ضيقة.

وهكذا يتضح لنا أن نظاماً سياسياً قائم بعد من الناحية الدستورية والقانونية هو النظام الانسب لبلادنا وإن النظام البرلماني طبقاً لما ورد في مشروع اللقاء المشترك بعد خرافة لا يمكن التحقق لسبب بسيط وهو أن في اليمن لن تكون في يوم من الأيام بريطانيا إلا إذا تحققت في أحداثنا خوارق ونفوذ ذي الله «سليمان»، ولا أظن أنه بمقدور أحد أن يدعي ذلك ويكون متمتع بكامل قواه العقلية.

شكراً للمير من محافظة شبوة

● في الأسبوع الماضي كنت في محافظة شبوة بصدد جمع مادة علمية لإحدى الدراسات الاجتماعية وقد لفت نظري مسألتين الأولى: جرى التطور السريع الذي أحرزته مدن المحافظة سيما عاصمة المحافظة (عق) مقارنة بما كانت عليه حتى عام ١٩٩٤م، والمسألة الثانية: وجدت أن ظاهرة حمل السلاح والتحول به حتى على مستوى مركز المدينة التي كانت قد أخذت في التراجع والانحسار إلى حد قريب قد أخذت في التراجع والانحسار إلى حد كبير.

وإذا كانت المسألة الأولى ترجع إلى خير وفضل دولة الوحدة بقيادة ابن اليمن البار فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية فإن المسألة الثانية ويحسب مافهم من بعض المواطنين ترجع إلى جهود مدير الأمن في المحافظة العقيد عبدالرحمن حشش، الذي على الرغم من حداثة عهده في المحافظة إلا أنه استطاع بفضل خبرته الطويلة في مجال الأمن من الحد من ظاهرة حمل السلاح والأسلحة في حل الكثير من قضايا اللاتر والنازعات بين القبائل، وبالتالي أصبح يحظى باحترام وتقدير بالغين لدى الكثير من أبناء المحافظة.

وبالطبع هناك الكثير من المسؤولين الشرفاء والمخلصين في عملهم من أمثال العقيد حشش والذين يستحقون أن نقر لهم مساهمة في كتاباتنا تشجيعاً لهم، على عكس البعض الذين لا يرووا إلا الشوك ويتعاضون عن رؤية كل ما هو إيجابي وحسن.



د. قاسبي محمد حسان *

على الرغم من أن أسلوب التعميم غير مستحسن في القضايا العلمية والإنسانية، وربما يُعد مخالفاً لأصول التهذيب الاجتماعي، خاصة إذا ما بدأ الكاتب بسرد مجموعة من التعميمات إذ يجد القارئ أو المستمع في ذلك إهانة كبيرة لكأنه، إلا أنه مع الأسف الشديد هذا ما يلتمسه القارئ من المقدمة التي بدأ بها أطراف اللقاء المشترك ومشروعهم (الإصلاح) والتي استمتت بعمومية مفرطة في الجزم والاطلاق في التصوير السلبي والقائم لأوضاع اليمن، على نحو يلغى معه أي معالم لدولة النظام والقانون، وكان من كتب مثل هذه المقدمة كان يعيش حينها في دولة مثل الصومال أو أفغانستان أو غيرها من الدول المنهارة، ولا يعيش في اليمن التي تعد صاحبة أول تجربة في الحكم الديمقراطي في منطقة شبه الجزيرة العربية والخليج العربي، وتحظى بقيادة سياسية بالغة البهاء والحكمة بشهادة كثير من المراقبين السياسيين بما فيهم أبرز قادة اللقاء المشترك بالطبع (أيام الخير).

ولذا فإن بروز دعوة لاقصاء رئيس الدولة أو إيجاله إلى القاعدة من الناحية العملية في مثل هذا الوسط الاجتماعي للمفهوم بدوره الإيجابي في إدارة عجلة التنمية والتطوير، وفرض الاستقرار والأمن ليس مدعاة للسخرية فحسب، بل باعث قوتها من قوته، وإذا كان ثمة قصور من جانب الرئيس فهو لا يشغل منصبه بالورثة بل بانتخابات شعبية مباشرة وبالتالي بالإمكان التنافس شعبياً والانتخابات على الأبواب.

أما إلغاء دوره الحيوي والمطلوب، فليس من الحكمة والصواب في شيء كونه يعد مثله مثل من يطالب بإلغاء دور الحكم الرياضي بالمرءة في مباراة كرة القدم، فكيف بنا أن نتصور وقوع جريات مثل هذه المماراة من دون حكم، أما إذا كان البرلمان هو من يحول عليه كما يفهم من مشروع اللقاء، فهذا يعد نوعاً من الهراء، لأنه ليس هناك مجال على الأقل حالياً وعلى المدى المتوسط مقارنة بين البرلمان البريطاني ومجلس النواب في بلادنا، فإذا كان الأول يقال عنه بأنه يستطيع أن يفعل كل شيء ماعدا تحويل المرأة إلى رجل والرجل إلى امرأة، فإن الأخير مع احترامنا له ما تزال ساحته تشهد تصاعد مستمر لتحويل القيم والعادات وأساليب الفصل العشائري، بل الأمر يزداد أكثر تعقيداً إذا ما تم الأخذ بنظام القائمة النسبية، كما ذهب أطراف اللقاء المشترك كون هذا النظام الانتخابي سيؤدي بفخامة كبيرة من الأحزاب الكبيرة والصغيرة التي ربما ستخول مجلس النواب إلى ساحة من المهارات والمكائد السياسية التي قد تؤدي إلى شلل تام للسلطة التنفيذية نتيجة لتعذر تشكيل حكومة أغلبية أو منسجمة وربما قد يصبح المجلس أداة لتسلط السياسي المعيق لأداء الحكومة واستمرارها بالاضطراب مثل ما كان حاصل في فرنسا إبان الجمهورية الرابعة التي إقامها دستور سنة ١٩٤٦م، من تكرار البرلمان العملية طرح الخطة بالحكومة، الأمر الذي أدى إلى شل عمل السلطة التنفيذية واستقرارها، ونتيجة لذلك الاضطراب السياسي حرص واضعو دستور سنة ١٩٥٨م المؤسس للجمهورية الخامسة بزعامة الجنرال ديغول على تقوية السلطة التنفيذية باقتباس بعض ملامح النظام الرئاسي مع الإبقاء على بعض خصائص النظام البرلماني، والأمر يكاد يكون نفسه ينطبق على النظام السياسي القائم في بلادنا،



ولذا فإن بروز دعوة لاقصاء رئيس الدولة أو إيجاله إلى القاعدة من الناحية العملية في مثل هذا الوسط الاجتماعي للمفهوم بدوره الإيجابي في إدارة عجلة التنمية والتطوير، وفرض الاستقرار والأمن ليس مدعاة للسخرية فحسب، بل باعث قوتها من قوته، وإذا كان ثمة قصور من جانب الرئيس فهو لا يشغل منصبه بالورثة بل بانتخابات شعبية مباشرة وبالتالي بالإمكان التنافس شعبياً والانتخابات على الأبواب.

أما إلغاء دوره الحيوي والمطلوب، فليس من الحكمة والصواب في شيء كونه يعد مثله مثل من يطالب بإلغاء دور الحكم الرياضي بالمرءة في مباراة كرة القدم، فكيف بنا أن نتصور وقوع جريات مثل هذه المماراة من دون حكم، أما إذا كان البرلمان هو من يحول عليه كما يفهم من مشروع اللقاء، فهذا يعد نوعاً من الهراء، لأنه ليس هناك مجال على الأقل حالياً وعلى المدى المتوسط مقارنة بين البرلمان البريطاني ومجلس النواب في بلادنا، فإذا كان الأول يقال عنه بأنه يستطيع أن يفعل كل شيء ماعدا تحويل المرأة إلى رجل والرجل إلى امرأة، فإن الأخير مع احترامنا له ما تزال ساحته تشهد تصاعد مستمر لتحويل القيم والعادات وأساليب الفصل العشائري، بل الأمر يزداد أكثر تعقيداً إذا ما تم الأخذ بنظام القائمة النسبية، كما ذهب أطراف اللقاء المشترك كون هذا النظام الانتخابي سيؤدي بفخامة كبيرة من الأحزاب الكبيرة والصغيرة التي ربما ستخول مجلس النواب إلى ساحة من المهارات والمكائد السياسية التي قد تؤدي إلى شلل تام للسلطة التنفيذية نتيجة لتعذر تشكيل حكومة أغلبية أو منسجمة وربما قد يصبح المجلس أداة لتسلط السياسي المعيق لأداء الحكومة واستمرارها بالاضطراب مثل ما كان حاصل في فرنسا إبان الجمهورية الرابعة التي إقامها دستور سنة ١٩٤٦م، من تكرار البرلمان العملية طرح الخطة بالحكومة، الأمر الذي أدى إلى شل عمل السلطة التنفيذية واستقرارها، ونتيجة لذلك الاضطراب السياسي حرص واضعو دستور سنة ١٩٥٨م المؤسس للجمهورية الخامسة بزعامة الجنرال ديغول على تقوية السلطة التنفيذية باقتباس بعض ملامح النظام الرئاسي مع الإبقاء على بعض خصائص النظام البرلماني، والأمر يكاد يكون نفسه ينطبق على النظام السياسي القائم في بلادنا،

عليه الحال في بريطانيا وغيرها تبدو فكرة معتدلة وسابقة لأوانها بكثير، كونها تتجاوز سياق وواقع ظاهرة الدولة أو السلطة السياسية في البلدان العربية وتحلق في الفضاء الخارجي.

فالدولة في البلدان الغربية التي تعد اليوم مؤسسة المؤسسات لم تكن كذلك حتى نهاية العصور الوسطى، وإنما كانت متشخصة بشخص الحاكم (الملك) ولم يتم نقل هذه السلطة الشخصية إلى الدولة كوحدة مستقلة في لحظة واحدة، وإنما عبر تطورات تاريخية جسدة إرادة الأمة، وهذا يعني أن الأزمة في السياق الغربي برزت قبل الدولة، بل هذه الأخيرة أتت مصعرة عن وهي هذه الأسمه وتطورها، وذلك على عكس ظاهرة الدولة في بلدان العالم الثالث والتي أتت سابقة في الأمة أو الجماعة بالفهم السياسي العقدي.

وهذا الاختلاف بين طرفي معادلة السلطة السياسية يعد جوهر الإشكالية التي تعيشها معظم بلدان العالم الثالث ومنها بلادنا، وبالتالي يتوجب أن تكرس الجهود بإلقاء الأول على تأهيل المجتمع لممارسة دوره في تعضيد السلطة إذا كانت سوية أو تقويمها إذا كانت معوجة.

ولذا فإن الانهزام وراء تكريس المزيد من النصوص الدستورية والقانونية كما ذهب إلى ذلك اللقاء المشترك لا يضيف شيئاً جديداً، فعلى الرغم من الجهود الكبير والمستمر الذي تبذره الدولة في بلادنا في الجوانب الدستورية والقانونية والمؤسسية، على خلاف ما يطرخ اللقاء المشترك، إلا أن هذا الجهود يبقى طريقة في وسط اجتماعي بالغ التعقيد والصعوبة، بل أن عملية التحديث بمختلف جوانبها تلاقى مقاومة من بعض القوى الاجتماعية والروحية والسياسية انصار دعاة الإبقاء على الوضع الراهن الذي يتيح لهم ممارسة الهيمنة والنفوذ ويعود عليهم بالمكاسب الشخصية والضيقة.

فضلاً عن ذلك فإن غالبية المجتمع اليمني تنتج لتفتشي ظاهرة الأزمة وتدني الوعي السياسي وتركيبته الاجتماعية القبلية والعشائرية تبدو غير متقبلة تماماً لفكرة تجريد السلطة ومأسستها وإعلاء المصلحة العامة على المصالح الفردية، فما تزال تعكس نفسها للاضطراب وراء أطر وأساق اجتماعية وفكرية وبالجملة وضيقة تتقاطع غالباً مع فكرة الدولة، وذلك لإفراط اعتمادها على الأفرادية والانعزال ولصعوبة إدراكها لأهمية مأسسة السلطة وإبعادها العامة.

فالنظام السياسي بعض النظر عن طبيعته هو نتاج مجرى العلاقة بين السلطة والمجتمع والمجري الطبيعي لهذه العلاقة- كما هو معروف- هو السير من الأدنى إلى الأعلى لا العكس، بمعنى أن النظام السياسي هو انعكاس لواقع مجتمعي، ومهما ذهبتا عن التفكير السياسي فالعناصر التاريخية تؤكد لنا بوضوح أن النظرية دائماً تخضع للواقع، وفي هذه النقطة تحديداً وقع أطراف اللقاء المشترك في فخ التضليل المنهج المخارئة فعمل مستوى دور ومهام رئيس الدولة الذي يريد اللقاء المشترك تحويله إلى دور شكلي وبروتوكولي قياساً بما هو